

الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات

لأيمن فؤاد السيد

مبدالستار عبدالمعطي الحلوجي

عميد كلية الآداب - بني سويف - جمهورية مصر العربية

السيد، أيمن فؤاد / الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات - القاهرة ، ١٩٩٧م ، مجلدان .

نفعني الكتابة عن هذا الكتاب أمران : أولهما موضوعه الحبيب إلى نفسي ، فقد قدر لي أن أعمل بقسم المخطوطات بدار الكتب خمس سنين في أوائل الستينات ، وأن أكون أول باحث يدرس المخطوط العربي في نشأته وتطوره دراسة أكاديمية قدمت كرسالة دكتوراه إلى جامعة القاهرة منذ أكثر من ثلاثين عاماً ، في سنة ١٩٦٧م على وجه التحديد، ومازلت أحتفظ بأجمل الذكريات عن الفترة التي عملتها في دار الكتب وعن كل الزملاء الذين سعدت بصحبتهم فيها سواء كانوا من جيل الزملاء الذين كانوا في ذلك الوقت يمثلون صفوة من شباب الباحثين والباحثات تَجَرَّأُوا على اقتحام هذا العالم الغامض، عالم المخطوطات ، وتحملوا بشجاعة وجلد مشقة العمل في ظروف غير مواتية ، وتعاملوا مع نوع من أوعية المعلومات أتركه البلى وتنازعته الآفات نتيجة لسوء الحفظ وسوء الاستخدام .

مجموعة نادرة من الباحثين لا أنلن أنها توافرت لقسم المخطوطات في أية فترة أخرى من تاريخه، منهم من انتقل إلى رحاب الله، ومنهم من انتقل للتدريس بالجامعة، ومنهم من اجتنبته مناصب أخرى خارج دار الكتب ووزارة الثقافة ، ومنهم من وصل إلى أعلى المناصب في الدار، ومنهم من ابتعثوا إلى نول عربية صديقة فقاموا بدور مشرف في فهرسة المخطوطات بها، قلة منهم ما زالت تعمل في مركز تحقيق التراث بدار الكتب في بسالة وصمت ، قناعة بالعمل العلمي الجاد ، غير غابئة ببريق الوظائف والمناصب الإدارية . ولهؤلاء جميعاً في نفسي رصيد من الحب والتقدير لم يخلق على مرور الأيام .

وليس عيباً أن يخطئ المسئول، ولكن العيب كل العيب أن ينه إلى الخطأ فلا يرجع عنه .

هذا هو السبب الأول لإقباله على قراءة هذا الكتاب والكتابة عنه . فهو يتناول موضوعاً أثيراً عندي ، ويشير في نفسي ذكريات عزيزة تحتفظ بها النفس وديعة غالية لفترة من أجمل فترات الحياة، ولمجموعة من الصحاب يحتلون في قلبي مكاناً متميزاً لم يبرحوه رغم طول الغراق .

أما السبب الثاني فهو أن مؤلف الكتاب صديق عزيز

أما دار الكتب فرغم أنني تركتها للعمل بالجامعة منذ سنة ١٩٧٠م، إلا أنني أعدها بيتي الأول، ولا أنلن أنها غابت عن خاطري في يوم من الأيام . فأنا أتابع أخبارها وأحوالها، وأسى لما يصيبها من مكروه، وأسعد لكل بارقة أمل تلوح في الأفق وتبشر بإصلاح ما أفسده الدهر . وفي تقديري أن كل ما أصابها من فساد أو تخلف وقع بغير قصد من القائمين على أمرها والمسئولين الذين تتابعوا على إدارتها، فقد كان لكل منهم رؤيته واجتهاده، وكان لكل منهم مستشاره وحواريوه . ونحن بشر نخطئ ونصيب .

من أجل ذلك فأننا لا أكتب إلا عن عمل جيد يستحق القراءة، أما الأعمال «المضروية» - على حد تعبير العوام - فلا أعبرها التفاتاً مهما كثرت أعدادها وتضخمت أحجامها وعلا صراخ أصحابها، لأنها تجتر كتابات الآخرين، فهي كغذاء السيل، لا قيمة لها ولا جديد فيها، ولأن مؤلفيها لم يجربوا من الأمانة العلمية فحسب وإنما تجربوا مما هو أكثر وهو الحياء العلمي، ومن لا يحترم نفسه لا ينتظر من الناس أن يحترموه. وأخيراً لأن وقت الإنسان، الكاتب والقارئ معاً، أثمن من أن ينفق فيما لا طائل وراءه ولا خير فيه.

والكتاب الذي بين أيدينا صدر عام ١٩٩٧م بعنوان «الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات». يقع في مجلدين يضمن أكثر من ٦٠٠ صفحة، بالإضافة إلى ١٧٦ لوحة مصورة من المخطوطات. أما مادته العلمية فتتوزع على ثلاثة أبواب: أولها عن الكتاب العربي المخطوط في المصادر، وثانيها عن الكتاب العربي المخطوط كما وصل إلينا، وثالثها النماذج.

وأبادر فأقول إن الكتاب يكشف عن جهد ضخم بذله مؤلفه في جمع مادته، وإنه يضم معلومات قيمة وموثقة توثيقاً جيداً، وإن إخراجها متميز سواء في ورقه أو حروف طباعته أو تجليده أو اللوحات التوضيحية التي تضمنها وما عليها من شروح، وإنه يسد فراغاً في المكتبة العربية التي ندرت فيها الكتابات الجيدة حول هذا الموضوع، وكثير مما ينشر متقول عن الآخرين بأمانة حيّناً، وبغير أمانة في أكثر الأحيان (*).

ولكنني مع ذلك أستاذ المؤلف في أن أسجل بعض الملاحظات التي يقريني بها حبي له ولموضوع الكتاب، وتتلخص تلك الملاحظات فيما يلي:

أولاً: أن عنوان الكتاب هو: الكتاب العربي المخطوط

وابن صديق عزيز. فقد زاملت أباه بضع سنين في دار الكتب، كنت ألقاه كل يوم تقريباً، ولا يكاد يمضي يوم دون أن نتناقش ونتحاور في أمور المخطوطات وفهارسها وصيانتها وتحقيقها ونشرها، فقد كان أميناً للمخطوطات بالدار، وكان حريصاً على الاحتفاظ بهذا المسمى لوظيفته دون تغيير، ونشر عدة فهارس، وحقق كتاب «طبقات الأضياء والحكماء» لابن جليل، وقدم له بمقدمة قيمة تكشف لنا من قامته العلمية. أما أيمن فقد عرفته منذ كان حبيباً صغيراً، ثم تابعت مسيرته العلمية في الجامعة وفي الخارج حتى حصل على الدكتوراه، وتابعت جهوده في مجال التحقيق والتأريخ والفهرسة، وأعجبتني فيه طموحه وحماسه وغبته على التراث، تلك الغيرة التي كانت تدفعه في كثير من الأحيان إلى الحدة على من يقتحمون المجال بغير علم. ولعل هذه الحدة هي التي أفقدته كثيراً من الأرض التي كان يمكن أن يكسبها بجدارته.

فأننا محب لموضوع الكتاب ومحب لمؤلفه أيضاً، ويدافع من هذا الحب قرأت الكتاب وكتبت هذه السطور، رغم أنني أصبحت من أزهّد الناس في الكتابة، كل يوم يمضي يزيدي اقتناعاً بموقف هذا، لكثرة ما ينشر من مؤلفات منهوية لا يستحي أصحابها ولا يحترمون درجاتهم العلمية ومواقعهم الأكاديمية، ولا يطبقون على أنفسهم ما يتشددون به على طلابهم وما يلقونه عليهم من محاضرات عن أساسيات البحث العلمي وما ينبغي أن يتسم به من أمانة. وللهؤلاء وأمثالهم أقول إن أقدام الزمن ثقيلة لا يقوى على تحملها ولا ينجو من وطأتها إلا العمل الجيد الذي يفرض نفسه على الأيام بصرف النظر عن موقع مؤلفه ووظيفته ودرجته العلمية. وصدق الله العظيم إذ يقول «أما الزيد فيذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض».

(*) انظر في هذا الصدد: عبد الستار الحلوجي: «الكتابة عن المخطوط العربي بين الأصالة والادعاء»، مجلة التوياد، مج ١، ع ٤ (شوال ١٤٠٨ هـ / يونيو ١٩٨٨م)، ص ص ٨٢ - ٨٨.

الحديث عن التعقيب (ص ص ٤٥ - ٤٦) قد أتى في غير موضعه .

٢ - وفي الباب الأول تحدث عن الخط العربي وتطوره ، في حين جاء الحديث عن ضبط الكتابة العربية في الباب الثاني . وفي حديثه عن تطور الخط العربي (ص ص ٤٧ - ٧٢) تعرض للخط العربي المبكر وخطوط المصاحف المبكرة وكتاب المصحف والشكل والإعجام وأخيراً تطور الخط العربي (ص ص ٥٥ - ٧٢) ، والحديث عن كتاب المصحف هنا (ص ص ٥١ - ٥٢) لا محل له من الإعراب كما يقول النحاة .

٤ - كذلك تحدث عن الأمالي في باب ، وعن المسردات والمبيضات في باب آخر ، وكان الأولى أن يلحق الحديث عن المسردات والمبيضات الذي ورد في الباب الثاني بالحديث عن الأمالي في الباب الأول ، بدليل أن المؤلف نفسه بدأ كلامه عن المسردات والمبيضات في الباب الثاني بقوله في ص ٣٢١ «استكمالاً لما ذكر في الباب الأول حول طرق التأليف عند العلماء المسلمين ...» .

٥ - وفي الصفحات ٣٦٤ - ٣٦٨ يتحدث عن التأليف الأول والتأليف الثاني ، وتحت هذا العنوان تجد صفتين لا صلة لهما بالموضوع هما ٣٦٧ ، ٣٦٨ اللتان يتحدث فيهما المؤلف عن نسخة من كتاب «الفهرست» تفرقت بين مكتبة شيسنبرييتي في دبلن ومكتبة شهيد علي بأشما في إستانبول .

٦ - وفي ص ص ٣٦٩ - ٣٩٧ يتناول المخطوطات المزينة بالتمنيمات فيقسمها إلى قسمين : الكتب الأدبية والكتب العلمية . وتحت الكتب الأدبية يذكر تصاوير كتابي «البيطرة» و «الحشائش» (ص ٢٨٢) مع أنه يذكر «مختصر البيطرة» تحت الكتب العلمية في ص ٢٨٧ .

وعلم المخطوطات وهو عنوان جيد ولا شك ، ولكنه لا يعبر تعبيراً دقيقاً عن محتويات الكتاب ، ففي حديثه عن صناعة المخطوط نراه يتحدث عن الورق والمدا والجلد والخط ، ولكنه لا يذكر شيئاً عن أساليب كتابة المخطوط ، والاختصارات والرموز التي كانت تستخدم ، وكيفية تصريب الأخطاء والإلحاق بالحواشي ، وغير ذلك من الأمور التي يصعب فهم النص واستيعابه بدون معرفتها . يضاف إلى ذلك أن من يقرأ الكتاب لا يخرج بتصور واضح أو باهت عن علم المخطوطات . ماذا يقصد به المؤلف ؟ وما هي حدوده ومجالاته ؟

قد يقول قائل إن المؤلف تحدث عن الفهرسة والتحقيق والنشر وهي من علوم المخطوطات ، ولكن لماذا يترك للقارئ أن يجتهد في جمع خيوط هذا العلم المتفرقة في صفحات الكتاب والموزعة على البابين دون رابط يربطها ؟ وهل الخط والفهرسة والتحقيق هي كل مجالات علم المخطوطات ؟

ثانياً : أن الكتاب يجمع أشتاتاً متفرقة من المعلومات ولكنه يفتقر إلى وضوح الرؤية في عرض هذه المعلومات بطريقة منطقية تتسلسل فيها الإنكار وكأنها حلقات متصلة يأخذ بعضها برقاب بعض ، ويستبعد منها ما يشذ بها عن السياق . ولهذا يسهل على القارئ أن يعيد ترتيب عناصر الكتاب دون أن يسبب ذلك خللاً في بنائه . بل إن إعادة الترتيب قد تظهره في صورة أفضل .

وبلك نقطة تحتاج إلى بعض الأمثلة التي توضحها .

١ - فقد تحدث عن صناعة المخطوط العربي (الورق والجلد والتجليد) في الباب الأول ، في حين تكلم عن زخارف المخطوطات وعن الإجازات والسماعات والمقابلات في الباب الثاني ، وهي موضوعات من صميم صناعة المخطوط .

٢ - وفي حديثه عن صناعة المخطوط (ص ص ١٢ - ٤٦) تكلم عن أربعة عناصر هي المواد التي يكتب عليها والأخبار والتجليد والتعقيب . ولا يخفى أن

ومن مظاهر الخلط في الكتاب أيضاً :

أ - أن المؤلف ذكر في المقدمة (ص ٩) أن «هذا الكتاب محاولة لدراسة كوديكولوجيا الكتاب العربي المخطوط في الشرق على وجه خاص» وعرف الكوديكولوجيا في ص ١ بأنها «علم خاص بدراسة الشكل المادي للمخطوطات» . فهل الفهرسة والتحقيق والنشر، والصيانة والترميم، والمكتبات الإسلامية، وهواة الكتب ومجموعات المخطوطات في تركيا وأوروبا، وفهارس جامع القيروان والتربة الأشرقية من دراسة الشكل المادي للمخطوطات ؟

ب - أنه عندما تعرض للحديث عن فهارس المكتبات القديمة نراه يخلط بين نوعين من الأعمال البليوجرافية هما الفهارس والقوائم البليوجرافية. فالكتب التي تخصي مؤلفات كاتب معين أو الكتابات التي صدرت في موضوع معين أو المترجمات في عصر معين (ص ص ٥٢١ - ٥٢٣) - مثلاً - ليست فهارس وإنما هي قوائم بليوجرافية أو بليوجرافيات حصرية .

ج - أنه وضع في ص ٥٤٥ عنواناً يقول : «تحقيق المخطوطات ونشرها أو الدراسات الفيلولوجية للمخطوط» وعرف الدراسة الفيلولوجية في الصفحة نفسها بأنها «التي تعنى بنص الكتاب ومضمونه العلمي الذي كتبه المؤلف بنفسه والتي اصطلاح على تسميتها بتحقيق النصوص» . وأريد أن أسأله : من الذي اصطلاح على هذه التسمية ؟ إن للألفاظ دلالاتها اللغوية، ولبعضها دلالات اصطلاحية يستخدمها أهل الاختصاص، وأنصوّر أن أيمن يعدني من أهل الاختصاص، ولكني لا أعرف أحداً استخدم مصطلح «الدراسة الفيلولوجية» بدلاً عن «التحقيق» .

وأيمن درس في فرنسا، فهلا رجع إلى المعاجم الفرنسية لينأكد من أن المصطلحين ليسا مترادفين ؟

ثالثاً : ويتصل بالنقطة السابقة الخاصة بالمنهج

وطريقة العرض أن المؤلف يفصل حينما تتوافر لديه معلومات عن موضوع معين، ويوجز أو يصمت تماماً حينما تعزّ عليه المعلومات دون أن يحاول استكمال الصورة وسد الخلل فيها . وكان ينبغي أن يضع لنفسه منهجاً محدداً وأن يلتزم خطأً واضحاً ينتظم جميع أفكاره وكائنها حبات من الجواهر تنسجم في عقد جميل، ومن الأمثلة على صدق ما أقول :

١ - أنه ذكر في ص ٨٠ أكثر من عشر طرق للتأليف ولكنه لم يتحدث إلا عن الترجمة (ص ص ٨٠ - ٨٥) ثم الأمالي (ص ص ٨٥ - ٩٤) . ولا يخفى أن الترجمة ليست تأليفاً ، وأن الأمالي ليست الطريقة الوحيدة للتأليف .

٢ - أنه عندما تحدث عن المكتبات الإسلامية وهواة الكتب (ص ص ٢٢٣ - ٢٨٨) لم يذكر من مكتبات العصر الحديث سوى مجموعتين من المكتبات المهداة لدار الكتب المصرية هما مجموعة مصطفى فاضل ومجموعة أحمد نيمور (ص ص ٢٧٨ - ٢٨٨) .

٣ - أنه عندما ذكر وثائق الوقف الشاملة (ص ص ٤٤٢ - ٤٤٧) اقتصر حديثه على النقل من دراسة عبد اللطيف إبراهيم لوثيقتين إحداهما مملوكية والأخرى عثمانية، وختم حديثه بنقل نس من دفتر الشيخ خالد النقشبندي المجددي بمكتبة الأسد يقف فيه الكتب الموجودة بمكتبته على ذريته دون أي تعليق .

٤ - أنه عندما أراد التعريف بمجموعات المخطوطات العربية في العالم لم يتعرض إلا لتركيا (ص ص ٥١٠ - ٥١٢) وأوروبا (ص ص ٥١٢ - ٥٢٠)، وعندما أراد الحديث عن فهارس المكتبات القديمة (ص ٥٢١) ذكر كلاماً عاماً ، ثم ركز على فهرست خزانة التربة الأشرقية وسجل مكتبة جامع القيروان

(ص ص ٥٢٦ - ٥٢٠) وكان فهارس هاتين المكتبتين هي أهم فهارس المكتبات الإسلامية.

٥ - أنه يشير في ص ٥٢٨ إلى مشروع تطوير دار الكتب المصرية ويذكر أنه كلف به في مايو ١٩٩٢، وأن هذا المشروع يقدم «بيانات بيبليوجرافية كاملة عن مؤلفي هذه الكتب وعن ما نشر منها سواء في طباعات علمية محققة أو نشرات تجارية»، ثم يذكر في ص ٥٤٠ أن العمل توقف في المشروع في أغسطس ١٩٩٢. وقد صدر كتابه في بولية ١٩٩٧ أي بعد أربع سنوات من توقف المشروع. ولست أدري كيف يطوي تلك الصفحة بهذه السهولة دون أن يحدثنا عما تم إنجازه من المشروع الذي كلف به وعن أسباب توقفه، وهل هناك أمل في بعثه من جديد؟

لقد ذكر أنه بدأ العمل في أول قاعدة بيانات من نوعها عن المخطوطات العربية، وأن هذه القاعدة توافرت لها إمكانات كبيرة تكفل لها الاستمرار والنجاح. فماذا أصابها؟ وأين ذهب قرار «التكليف»؟

٦ - أنه تحت عنوان: إتاحة المخطوطات (ص ٥٤١) قصر حديثه على منع الاطلاع على المخطوطات الأصلية بدار الكتب بالقاهرة منذ أكتوبر ١٩٨٦ وعلى القيود التي تفرضها الدار على تصوير المخطوطات. وأنا أتفق معه ومع ويتكلم في الرأي. ولكني أذكره بأن الكتاب ليس عن مخطوطات دار الكتب المصرية وإنما عن «المخطوطات العربية وعلم المخطوطات».

رابعاً: أن الإطناب سمة عامة في الكتاب، والأمثلة على ذلك كثيرة، ويكفي أن نذكر منها أن به خمسين صفحة (ص ص ٩٥ - ١٤٥) عن اهتمام القدماء بالنسخ الأصلية، وأكثر من ستين صفحة (ص ص ١٦٧ - ٢٣٠) عن الوراقين والعلماء المشهورين بجودة الخط، وهذا كثير بجميع المعايير.

خامساً: أنه يفرط في ذكر النماذج. صحيح أن

النماذج مطلوبة ولكن ليس بهذه الصورة الاستفزازية خاصة أن المؤلف يكتفي بعرضها دون أن يخضعها للدراسة والتحليل والاستنباط والتفسير. ومن الأمثلة على ذلك الصفحات ٢٢١ - ٢٦٠ التي تقدم نماذج للمسودات والمبعضات، و٤٠٢ - ٤١٥ التي تعرض نماذج لقيد الفراغ من النسخة، و٤٢٨ - ٤٤٢ التي تقدم نماذج للوقف، و٤٥٤ - ٤٧٢ التي تذكر نماذج للتملكات والهبات والنسخ المكتوبة لخزائن العلماء، و٤٨٥ - ٥٠٧ التي تعرض نماذج من الإجازات وروايات الكتب وقيود التصحيح والمقابلة والمعارضة. وبعض هذه النماذج يسرف في الطول كما في ص ص ٤٢٦ - ٤٣٨.

سابعاً: أنه يلوي أعناق بعض النصوص ويحملكها فوق ما تحتمل، ويستنتج منها أشياء لا تبوح بها. ففي ص ٤٦ مثلاً - يتحدث عن التعقيبات، وأنها وجدت في مخطوطات القرن الثالث الهجري، ويستشهد على ذلك بقوله: «ويؤكد ذلك ما أورده الخطيب البغدادي في ترجمة أبي الحسن علي بن المغيرة الأثرم...» وينقل نصاً لا صلة له بالتعقيبات من قريب أو بعيد، نصاً مؤداه أن إسماعيل بن صبيح الكاتب أحضر الأثرم ودفع إليه كتب أبي عبيدة لينسخها، وأن الأثرم كان يقرأ علي أبي عبيدة ويسمعه. ويعقب على ذلك بقوله: «فهذا الذي فعله الأثرم لا يمكن أن يتم إلا إذا كان هناك نوع من الترقيم هو نوع شك التعقية».

سابعاً: أنه يصدر أحكاماً شخصية قاطعة لا يقوم عليها أي دليل. ومثال ذلك عبارة «نوع شك» التي وردت في تعليقه على نسخ الأثرم لكتب أبي عبيدة في الفقرة السابقة، وقوله في ص ٥٢٤ «فلا شك أن جميع المكتبات الإسلامية منذ أول مكتبة أنشأها خالد بن يزيد بن معاوية... كانت لها فهارس تعرف بمقتنياتها»، وقد امتدت هذه الأحكام إلى المخطوطات والكتب فهو في ص ١٣ ينقل عن إبراهيم شيوخ (دون أن يذكر ذلك) أن كتاب «عمدة

فصل مستقل ...

ب - وقوله في ص ٢٨٠ سطر ٥ : « وفي تمثل رجل ملتحى ينحني على الأرض ويسحب جمل ينحني برأسه أيضاً إلى الأرض » .

ج - وقوله في ص ٤٤٤ سطر ٢٠ : « تذكر لنا أنواع مختلفة من جلود الكتب والمصاحف » .

د - وقوله في ص ٥٤٦ سطر ١٧ : « وضع بلاشير وسوقاجيه قواعداً لنشر وترجمة النصوص العربية » .
ومن الصياغات السقيمة ما جاء في ص ٥٣٥ من أنه في فهرسة النسخة المخطوطة « يشار إلى إذا كانت ألفاظها مضبوطة بالحركات ... وإلى إذا كانت عناوين أبوابها وفصولها يخط أكبر من خط المتن ... ويشار كذلك إلى إذا كان بالنسخة تذهيب أو منمنعات » .

عاشراً : أن الكتاب تضمن بعض الآراء التي أرجو أن يتسع صدر المؤلف لمناقشتها معه بهدوء ، وأن يراجع نفسه إذا استبان له وجه الصواب فيها ، ومن هذه الآراء :

١ - رفضه الرأي القائل بأن الحديث النبوي الشريف لم يدون إلا في القرن الثاني الهجري ، فهو يتبنى رأي يوسف الشَّشْ ، وينقل عنه في ص ٧٣ أنه « اشتهر بين عامة الناس من غير ذوي التتبع والاستقصاء أن الحديث ظل أكثر من مائة سنة يتناقله العلماء حفظاً دون أن يكتبوه » ، ويعقب على ذلك بقوله إن « الدراسات المتوافرة لدينا فيما عدا استثناءات طفيفة تصرّ على مفهوم خاطئ مؤداه أن الرواية الإسلامية لم تكن إلا شفوية » ، وإن الخطيب البغدادي ألف كتابه « تقيد العلم » ليوضح فيه خطأ هذه الفكرة .

ويستورد فيقول في ص ٧٤ - ٧٥ « ثم توافر على درس هذه القضية العالم التركي فزاد سرجين في كتابه تاريخ التراث العربي الذي يعد أحسن ما كتب في هذا الموضوع ووصل فيه إلى نتائج هامة ساعدت

الكتاب وعدة ذوي الألباب » ، أشمل ما وضع في صناعة الكتاب المخطوط ، وفي ص ٣٧ يصف كتاب « التيسير في صناعة التسطير » للشيخ بكر بن إبراهيم الإشبيلي بأنه « أشمل كتاب تناول موضوع تجليد الكتب » ، وفي ص ٧٤ يصف كتاب « تاريخ التراث العربي لسرجين » بأنه « أحسن ما كتب في هذا الموضوع » ، وفي ص ٣٠٤ يقول إن مصحف أسا جور هو « أول المصاحف الكوفية التي وصلت إلينا » ، ويبدو أن مؤلفنا مغرم بأفعل التفضيل ، بدءاً من اسمه وانتهاء بالأوصاف التي يحلو له أن يخلعها على الكتب والمؤلفين .

ثامناً : أنه يتجاهل نسبة الآراء إلى أصحابها في بعض الأحيان ، فحديثه في ص ٩٩ ، ٥٢٣ عن الأعمال الببليوجرافية السابقة التي نقل عنها ابن النديم في فهرسته (ولاحظ البعد بين النصين) يعتمد أساساً على ما كتبه كاتب هذه السطور عن نشأة علم الببليوجرافيا عند المسلمين ، ونشر في مجلة « الدارة » ع ٢ - ٤ ، السنة الثانية (شوال ١٣٩٦ هـ / أكتوبر ١٩٧٦ م) وأعيد نشره في كتاب « دراسات في الكتب والمكتبات » سنة ١٩٨٨ ، ومع ذلك لم يشر المؤلف إلى المصدر ولم يذكره في قائمة المراجع . وكثير مما ذكره عن الوراقة والوراقين اعتمد فيه على كتاب « المخطوط العربي » وكان ينبغي الإشارة إلى هذا الكتاب على الأقل في ص ١٤٩ التي يناقش فيها شكوى أبي حيان من كساد الوراقة ، وفي ص ١٥٠ - ١٥١ اللتين يتحدث فيهما عن أنواع الوراقين ، وفي ص ١٦١ - ١٦٢ اللتين يتحدث فيهما عن انتحال الوراقين للكتب ، دون أن يخل ذلك بذكر المصادر القديمة التي اكتفى بها المؤلف .

تاسعاً : أن لغة الكتاب جيدة وأسلوبه سلس ، ومع ذلك فلم يسلم من الأخطاء النحوية ومن بعض الصياغات السقيمة . فمن الأخطاء النحوية :

١ - قوله في ص ٢ سطر ٢٢ : « ولا نجد فيها مقدمات أو

عليها فيما يلي . فهو يرى أن هذا المفهوم الخاطئ والغريب يرجع إلى سوء فهم الرواية الإسلامية ذات الشكل المتميز الفريد .

وأريد أن أسأل أيمن فؤاد عن رأيه في الأحاديث الصحيحة التي لا يرقى إليها شك، والتي تنهى عن كتابة الحديث نهياً صريحاً جازماً، وأريد أن أسأله أيضاً : أيهما أولى بالتصديق : الخطيب البغدادي أم فؤاد سزجين ؟ وكيف فهم من كلام الخطيب في «تقييد العلم» أنه أراد بكتابه «أن يوضح خطأ هذه الفكرة» . أية فكرة يا سيدي ؟ المسألة ببساطة أن الخطيب البغدادي وجد أحاديث صحيحة تنهى عن كتابة كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأحاديث أخرى صحيحة أيضاً تبيح الكتابة، فجمع هذه بأسانيدھا في فصل، وجمع تلك بأسانيدھا في فصل ثانٍ، وعقد فصلاً ثالثاً لمناقشة القضية ، انتهى فيه إلى أن الأصل هو النهي عن كتابة الحديث النبوي ، والاستثناء هو الإباحة، وعلل النهي عن الكتابة بأمرين أولهما خوف النبي ﷺ من أن يخلط المسلمون في تلك الفترة المبكرة من تاريخ الدعوة بين آيات القرآن الكريم التي كانت تترى ولم يكن قد اكتمل نزولها بعد، وبين أحاديثه ﷺ . أما السبب الثاني فهو حرصه ﷺ على ألا يركن المسلمون إلى الكتابة ويتركوا الحفظ . وفي الحالات التي اطمأن فيها النبي ﷺ إلى أن الصحابة لن يخلطوا بين كلام الله وكلام رسوله ﷺ ، كان يبيح لهم الكتابة كما فعل مع عبدالله بن عمرو بن العاص ، وفي الحالات التي كانت تستعصي فيها الذاكرة كان يبيح الكتابة أيضاً كما فعل بالنسبة لأبي شاة الذي قدم من اليمن ليتلقى عن رسول الله ﷺ ، ولكن ذاكرته كانت في إجازة مفتوحة وخشي أن يعود إلى اليمن وقد نسي كل ما سمعه من الرسول ﷺ ، فشكا ذلك إلى

النبي ﷺ فقال : اكتبوا لأبي شاة .

لن يفهم سزجين من كلام الخطيب أكثر مما نفهم، ولا ينبغي أن نستتبط من النصوص إلا ما تبوح به طواعة .

ثم إن أيمن نفسه يعترف في ص ٧٦ بأن عمر بن عبدالعزيز كلف محمد بن حزم بمهمة جمع الأحاديث، وأن ابن شهاب الزهري «أول من نون الحديث» . ولن ينقض هذا الرأي إلا ظهور كتب في الحديث النبوي ترجع إلى القرن الأول الهجري .

٢ - أنه يرهق الم فهرسين من أمرهم عسراً شديداً، ويحصلهم ما لا طلاقة لهم به حين يطالبهم في ص ٥٣٦ بأن يحددوا إذا كان الكتاب قد سبق نشره، وأن يذكروا أماكن هذا النشر وتواريخه . وليس ذلك من مهام الم فهرسين للسبب نفسه المذكور في الفقرة السابقة . ففي الأعمال الببليوجرافية يمكن أن تذكر هذه المعلومة ، أما الم فهرس فإن مهمته تنحصر في التعريف بالنسخة التي أمامه، وليس مطالياً بأن يتتبع النسخ الأخرى من المخطوط أو أن يبحث إن كان قد نشر أم لا ؟ ومتى نشر ؟ وأين نشر ؟

٣ - أنه يطالب م فهرسي المخطوطات في ص ٥٢٧ بالإشارة إلى تواريخ مجمرعات المخطوطات المختلفة وأصحاب هذه المجموعات . وذلك أيضاً من لزوم ما لا يلزم .

وبعد ؛ فقد سعدت بقراءة كتاب أيمن فؤاد سيد عن «الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات» . وأختم حديثي بما بدأت به وهو الإشادة بالجهد الكبير الذي بذله المؤلف في جمع مادة كتابه، وبالتوثيق الدقيق لمعلوماته، وبأهمية اللوحات التي أثرى بها الكتاب .

وكلني أمل في أن ينظر في كل ما ذكرته هنا من تعليقات وسأولات حتي تصدر الطبعة الثانية من الكتاب أكثر نضجاً وأعمق تأصيلاً لعلم المخطوطات .